

الإعراب والمعنى

محسن حسين علي

جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية

Muhsen hussian@yahoo.com

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً ولا اله الا الله بكرةً واصيلاً والصلاة والسلام على سيد الكونين محمد بن عبد الله وعلى اله الطيبين الطاهرين صلاةً دائمةً الى يوم الدين.
أما بعد:

فإن من ما انمازت به العربية على كثير من لغات البشر أنها لغة معربة، والاعراب فيها وسيلة من وسائل بيان معاني تراكيبيها ومواقع الفاظها، والإعراب اقوم طريق يسلك للوقوف على معنى الكلام ويتوصل به الى تبين اغراضه ومقاصده، وهو الذي يفتح من الألفاظ الاغلاق ويستخرج من فحواها الأغلاق اذ الاغراض كامنة فيها فيكون هو المثير لها والباحث عنها والمشير اليها وهو معيار الكلام الذي لايبين نقصانه ورجحانه حتى يعرض عليه، ومقياسه الذي لايميز بين سقيمه ومستقيمه حتى يرجع اليه⁽¹⁾. وقد سمي النحويون النحو بعلم الاعراب، لان النحو اول ما يعنى بالنظر في اواخر الكلم وما يعتمورها من حركات، ولارتباط هذه الحركات المختلفة بالمعاني جاء هذا البحث ليوضح ان الحركة الاعرابية واختلافها انما هو تابع لاختلاف المعنى. وفي هذا البحث ردّ على من انكر اهمية الاعراب من المحدثين، وذهب الى ان الاعراب لا علاقة له بالمعنى، بل يمكننا أن نفهم معنى الجملة دون الاكتراث بالعلامات الاعرابية، وقال بعضهم إنما كانت هذه الحركات في اواخر الكلم تابعة لتأثير صوتي، فما كانت هذه الحركة او تلك في آخر الكلمة لتكون الا تجانساً مع حركة الحرف الذي قبلها. هذه بعض مزاعم بعض المحدثين الذين اخذوا على القدماء قولهم بأن الحركة الاعرابية انما كانت بسبب اجتلاب العامل لها، وما يطرأ عليها من اختلاف الا لاختلاف العوامل الداخلة على اللفظ.

قسمت هذا البحث الى ما يأتي:

أولاً: الاعراب في اللغة واصطلاح النحويين المتقدمين.

ثانياً: الاعراب في اصطلاح النحويين المتأخرين.

ثالثاً: علامات الاعراب.

رابعاً: لماذا كان الاعراب في آخر الاسم؟.

وانهيت البحث بخاتمة تضمنت اهم نتائج البحث.

ومن اهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث هي الخصائص لابن جني، والإيضاح في

علل النحو للزجاجي، واحياء النحو لإبراهيم مصطفى، و في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي.

أولاً: الإعراب في اللغة واصطلاح النحويين المتقدمين

الإعراب هو البيان، ومنه قوله (صلى الله عليه واله وسلم): ((والثيب يعرب عنها لسانها))⁽¹⁾ والثيب: المرأة التي دخل بها. ومعنى يعرب عنها لسانها: أنها تبين رضاها بصريح النطق. والإعراب على هذا أنه "يبين معنى الكلمة كما يبين الإنسان عما في نفسه"⁽²⁾، وقيل هو مأخوذ من قولهم: عربت معدة الفصيل أي: فسدت واعربت: اصلحتها، كما تقول: أشكيتُ الرجل. أي: ازلت شكايته. فالهمزة للسلب. وعليه يكون الإعراب ازالة ما في الكلام من التباس يعترض معانيه. وقيل: انه منقول من التحبب، ومنه: امرأة عربوب. أي: متحبة لزوجها. وعليه يكون المعرب في كلامه متحببا للسامع. وقيل: انه مأخوذ من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية، والمتكلم بغير اعراب غير متكلم بالعربية؛ لأن اللغة الفاسدة ليست من العربية في شيء.

ويظهر لنا ان المعنى اللغوي للإعراب هو اصلٌ لمعناه الاصطلاحيّ، فهو: "الإبانة عن المعاني بالإلفاظ الا ترى انك إذا سمعت: اكرم سعيداً اباه وشكر سعيداً ابوه علمت برفع احدهما ونصب الاخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم احدهما من صاحبه".⁽³⁾ وكان الغرض من الإتيان بالإعراب "للفرق بين المعاني"⁽⁴⁾. وقال الزجاجي في إيضاح علل النحو: "إن قال قائل: قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟. فالجواب أن يقال: ان الأسماء لما كانت تعورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافةً ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وابنيها ادلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيدٌ عمراً. فدلوا برفع زيد على ان الفعل له وينصب عمرو على ان الفعل واقع به، وقالوا: ضرب زيدٌ. فدلوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل مالم يُسمَّ فاعله، وان المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلامٌ زيد. فدلوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه، وكذلك سائر المعاني جعلت هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"⁽⁵⁾.

وهذا الذي اعتله الزجاجي عليه جلّ النحويين غير ان قطرياً ذهب إلى ان العرب إنما اعربت كلامها لكيلا يبطئوا عند الادراج، لانهم يسكنون عند الوقف ولو فعلوا ذلك عند الوصل ايضاً لأبطأوا في كلامهم " فلما وصلوا وأمکنهم التحريك جعلنا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة احرف متحركة ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم، فجعلوا الحركة عقيب الاسكان"⁽⁶⁾ وقيل له: لماذا لم يلتزموا حركة واحدة، لأنها مجزئة مادام الغرض هو حركة تعقب سكوناً. فأجاب: إنهم إن فعلوا ذلك ضيقوا على انفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات.

(1) شرح السنة: 30/9.

(2) الاشباه والنظائر في النحو: 82/1.

(3) الخصائص: 35/1.

(4) شرح المفصل: 149/1.

(5) الايضاح في علل النحو: 69.

(6) الاشباه والنظائر: 85/1.

وردّ عليه مخالفوه أنه لو كان ذكر لجاز نصب الفاعل مرةً ورفعهُ أخرى وجره ثالثاً، وجاز نصب المضاف، لان الغرض إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل بها الكلام، فأى حركة يأتي بها المتكلم تحل الإشكال، وفي هذا افساداً للكلام وخروج به عن مجاري كلام العرب وحكمة نظمهم. ومن من ذهب مذهب قطرب في هذا من المحدثين الدكتور ابراهيم انيس، قال: "يظهر - والله اعلم - أن تحريك أواخر الكلمات كان صفةً من صفات الوصل في الكلام شعراً او نثراً فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج الى تلك الحركات بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون، كما يظهر أن الاصل في كل الكلمات ان تنتهي بهذا السكون وان المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات الا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل". (1) وقال ايضاً: "لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض". (2) ويذهب في رأي آخر له أن حركات الاعراب لا ينبغي السؤال عنها "كما أننا لا نسأل عن الضمة في باء ((بُرثن)) وعن الفتحة في جيم ((جَعفر)) وعن الكسرة في آخر كلٍّ منها". (3) ونراه يعزو هذه الحركات الاعرابية

في رأي آخر له إلى الانسجام الصوتي، ويضرب لنا امثلة من أبيات لعينية أبي ذؤيب الهذلي:

أَمِنَ الْمُنُونِ وَزَيَّبَهَا تَتَوَجَّعُ وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مَنْ يَجْرَعُ (4)

يقول: "وعلى هذا نرجح أن الكسرة في آخر كلمة ((مُعْتَبَر)) سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها في تاء هذه الكلمة". (5).

وإذا كانت عين الكلمة قد أسعفت رأي الدكتور انيس انها مكسورة، لانها اسم فاعل على وزن مضارعه، فما قوله في كلمة ((بظلام)) من قوله تعالى: ((مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِّلْعَبِيدِ)) [سورة ق 29]. لم يكن انسجام صوتي بين الفتحة الطويلة وبين الكسرة في نهاية كلمة ظلام ألا ينبغي أن تتحول الكسرة في آخر الكلمة إلى فتحة تناسباً مع الفتحة الممتولة التي على اللام؟، الا يعدّ هذا خرقاً لقاعدته التي وضعها؟. ويقول في كلمة ((شاحباً)) من البيت الآتي:

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لِحِسْمِكَ شَاحِبًا مُنْذُ ابْتَدَلْتَ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ (6)

"فترجح ان الكلمة قد نطق بها الشاعر شاحبٍ بكسر الباء لتتنسج مع حركة قبلها". (7) الا ترى أن انيساً قد خرج بهذا الذي قاله عن سنن العرب في كلامها؟، أيجوز أن توصف المعرفة بالنكرة؟. فكلمة ((لجسمك)) معرفة، وكلمة ((شاحباً)) نكرة، ولم يرد عن العرب - في ضوء استقراء النحويين لكلام الفصحاء - أنهم وصفوا معرفة بنكرة أو

(1) من اسرار اللغة: 220.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه: 162 وما بعدها، ونحو التيسير: 34-35.

(4) ديوان الهذليين: 1.

(5) من اسرار اللغة: 264.

(6) ديوان الهذليين: 2.

(7) من أسرار اللغة: 264.

نكرة بمعرفة، وإلا كيمن أسرار اللغة: ف وضعوا هذه القاعدة النحوية؟، ألم تكن قواعدهم مستخلصةً مما نظروه في كلام العرب الفصحاء؟. ويرى انيس في بيت أبي ذؤيب:

أَمْ مَا لِحِسْمِكَ لَا يُلَاتِمُ مَضْجَعًا
إِلَّا أَقْضَى عَلَيْكَ ذَلِكَ الْمَضْجَعُ (1)

أن النصب في كلمة ((مضجعاً)) له ما يبرره من وجهين:

الأول: أن الجيم التي قبل العين مفتوحة.

الثاني: أن العين التي هي من حروف الحلق تليق بها الفتحة.

ويرى الدكتور أحمد عبد الستار الجواربي ما علله ابراهيم انيس في هذا البيت من نصب كلمة ((مضجعاً)) بقوله: " ولو صح هذا لوجب أن تكون كلمة (المضجع) في آخر البيت مفتوحة الآخر كذلك. بل إنها أولى بالفتحة لأن ما قبلها مفتوح على التابع من اول الشطر الثاني إلى آخره ((أقضى، عليك، ذاك)). وينتهي الدكتور الجواربي بعد عرض ما قاله كل من قطرب و ابراهيم انيس الى القول: "ومجمل ما ينتهي اليه مذهب قطرب والدكتور ابراهيم انيس هو القاء الشك في قواعد الإعراب وفي اطرادها، وفي معاني الإعراب التي نصت عليها كتب النحو كلها قديمها وحديثها. ولكن هذا الشك لا يمكن ان يسري الى الحقيقة الواقعة وهي ان قواعد الإعراب قواعد مطردة، استنبطت من كلام العرب ومن نصوصه الموثوقة التي لا يتطرق إليها ادنى اثاره من اتهام. وحسبنا بالقران الكريم دليلاً على ذلك ناصحاً واضحاً كل الوضوح. فالإعراب اذن حقيقة واقعة وواقع ثابت، وقواعده على وجه العموم قواعد صحيحة استنبطت من كلام العرب حقاً ". (2)

ويذهب الجنيدى خليفة في كتابه: (نحو عربية أفضل) الى اطراح الإعراب كلما وجد العامل في الجملة ويعول على فهم المعنى من خلال التركيب، يقول: "فلننسى أذن دعوةً أولى إلى اطراح الإعراب كلما وجد العامل ". (3) ويضرب لنا امثلة منها: ((انصرف علي)) و ((انصرف علياً)) يقول: "ولكن هبك الآن لا تعرف النحو ولا هذه التخاريج، فإنك إذن لن تستخلص غير مفهوم واحدٍ هو وقوع الانصراف، ووقوعه من المسمى ((علي)) سواء أكانت لفظة ((علي)) مرفوعة أو غير مرفوعة " (4) ويضرب لنا مثلاً آخر هو: ((لم يذهب التلميذ من المدرسة إلى المنزل)) يقول: "ان فهم معنى العوامل الثلاثة (لم - من - إلى) ليس متوقفاً على فهم جانبها الإعرابي، من حيث إن الاول يحدث الجزم، والثاني والثالث يحدثان الجزم، وإنما هو متوقف على فهم جانبها اللغوي التركيبي من حيث إن ((لم)) تفيد السلب، و((من)) تفيد ابتداء التحرك، و((إلى)) انتهاءه. فأما حركتا الجرّ في ((المدرسة)) و((المنزل))، فأما وقفة السكون في ((يذهب))، فأمر فضلةً تماماً " (5) وإذا كان العامل في مثاله الاول يبين كون المعمول فاعلاً للفعل دون الأخذ بالحركة الإعرابية سواء اكانت رفعاً أم نصباً، فإن عوامل أخرى تعمل في معمولين كقولنا: احترم علي خالد. فلا نعرف في هذا المثال من دون الحركة الإعرابية أيهما قام بالاحترام؟، وأيها وقع عليه الاحترام؟. ودليلنا في هذا

(1) ديوان الهذليين: 2.

(2) نحو التيسير 38.

(3) المصدر نفسه: 73.

(4) نحو عربية أفضل: 69-70.

(5) المصدر نفسه: 71.

ونحوه الحركة الإعرابية. ثم يعود ويعترف بأن "هناك حالات يلتبس فيها المعنى لولا الاعراب".⁽¹⁾ ويضرب لنا مثلاً في التباس المعنى بعنوان كتاب لبعضهم هو: (دفاعاً عن العربية) وهو يرى - الجنيدى خليفة - أن فرقاً بين (دفاعاً) و (دفاع) يقول في حالة الرفع إن: " الكتاب نفسه دفاع عن العربية"⁽²⁾ وفي حالة النصب: "إنه فقط كتب بنية الدفاع، مجرد النية، سواءً أتحققت هذه النية بالفعل ام لم تتحقق"⁽³⁾ ويرى أن "شرط التمييز بين المعنيين السابقين (دفاع - دفاعاً) ليس هو في الواقع النصب أو الرفع، وإنما هو تعيين أحد العاملين المحذوف؛ فلو عرفنا أن العامل في الأول هو: (هذا)، مثلاً، لما عدنا في حاجة لتوقيف معنى الجملة على ظهور الرفع، وهكذا"⁽⁴⁾. وأقول ما الدليل الذي جعله يقدر مع (دفاع) كلمة: (هذا)؟، وكذلك ما الدليل الذي جعله يقدر مع (دفاعاً) عاملاً آخر؟. لاشك أن حالة النصب تقتضي تقدير عامل غير ما تقتضيه حالة الرفع. أليس الدليل في تقدير عاملين مختلفين هو الحركة الأعرابية؟. فإن نحن لا يمكننا بأي شكل من الأشكال الاستغناء عن الحركة الإعرابية، لأنها دليلنا في معرفة المعاني، وكذلك في تقدير العوامل المحذوفة. وقد قال الزمخشري في توجيه نصب ((سلاماً)) و((سلام)) من قوله تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلًا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ) [سورة هود: 69]: " (سلاماً) سلمنا عليك سلاماً. (سلامٌ) امرم سلامٌ"⁽⁵⁾. وكذلك يدلنا النصب في (سلاماً) على معنى ما تكلمت به الرسل، وليس هو نقلاً بالنص، كما أننا نقول للقائل: لا إله إلا الله، نقول: حقاً أو إخلاصاً، لأننا نذكر معنى ما قال ولم نحك الكلام نفسه. جاء في تفسير الطبرسي: " وأما انتصاب قوله سلاماً فلأنه لم يحك شيئاً تكلموا به فيحكي كما يحكي الجمل ولكن هو معنى ما تكلمت به الرسل كما أن القائل إذا قال لا إله إلا الله فقلت حقاً أو قلت إخلاصاً أعملت القول في المصدرين لأنك ذكرت معنى ما قال ولم تحك نفس الكلام الذي هو جملة تحكى، فكذلك نصب سلاماً في قوله قالوا سلاماً لما كان معنى ما قيل ولم يكن نفس المقول بعينه"⁽⁶⁾. ويرى في تقدير (سلام): "أمري سلامٌ وشأني سلامٌ كما أن قوله: فصبرٌ جميلٌ يصلح أن يكون المحذوف منه المبتدأ"⁽⁷⁾. فأنت ترى أن الرفع قد استدعى تقدير مفرد، والنصب قد استدعى تقدير جملة. أليس في كل هذا دليل على أن الحركة الإعرابية ينطوي تحتها معنى يختلف باختلاف الحركة.

ويظهر أن ما كان عليه جلّ النحويين من كون الإعراب علماً على المعاني هو الرأي الراجح، ويؤيد هذا ما روي من قراءة ادهم لقوله تعالى: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [سورة التوبة: 3] بجر كلمة رَسُولُهُ فقد أفسد المعنى وكانت هذه الحادثة ونحوها من أسباب وضع النحو. ويظهر لنا بوضوح أيضاً فساد المعنى لو أن أحداً قرأ قوله تعالى: (إنما يخشى الله من عباده العلماء) [سورة فاطر: 28] لو قرأها بضم هاء لفظ الجلالة وفتح همزة العلماء لا لتبس المعنى وأدى الى الكفر. ولو قلنا: أكرم الناس سعيد. دون إعراب لالتبس المعنى بين كون (الناس)

(1) نحو عربية أفضل: 71.

(2) المصدر نفسه: 71.

(3) المصدر نفسه: 71.

(4) المصدر نفسه: 71.

(5) الكشاف: 394/2.

(6) مجمع البيان: 176/5.

(7) المصدر نفسه: 176/5.

فاعلاً أو مفعولاً، وبين كون (أكرم) فعلاً أو اسماً. فلو جعلنا (الناس) فاعلاً قلنا: أكرم الناس سعيداً، ولو أردنا (الناس) مفعولاً لقلنا: أكرم الناس سعيداً، ولو أردنا (الناس) مفعولاً والفاعل مستتراً و(سعيد) منادى لقلنا: أكرم الناس سعيداً. أي يا سعيداً، ولو أردنا (أكرم) اسماً للتفضيل لرفعناه وقلنا: أكرم الناس سعيداً. فأنت ترى كيف أن الحركة الإعرابية كان لها دورٌ واضحٌ في إزالة الغموض وتحديد المعنى المقصود.

ثانياً: الإعراب في اصطلاح النحويين المتأخرين

حدّ النحويون المتأخرون الإعراب بأنه: " اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً (1). أو أنه: "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب" (2) وقد عرف النحويون المعرب بأنه: " ما سلم من شبه الحرف" (3). أو هو: "ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل" (4). ويقف الدكتور مهدي المخزومي تجاه هذه التعريفات بأنها لا تخلو من اتجاه فلسفي أخذ به المتأخرون من النحويين يقوم هذا الاتجاه على افتراض أن عاملاً عمل الرفع أو الجر في ما يليه من أسماء (5). وهو في هذا - كما هو واضح - يلغي تأثير العامل في المعمولات وما الحركات الإعرابية التي على أواخر الكلم إلا بيان لوظائف الكلمات في ثنايا الجمل. يقول: " الإعراب فيما نرى، بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية، ككونها مسنداً إليه، أو مضافاً إليه، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضاً" (6). ويظهر أن الدكتور المخزومي متابعٌ لما جاء به ابن مضاء القرطبي من إلغاء نظرية العامل التي قال بها النحويون المشرفيون. جاء في كتابه (الرد على النحاة): " وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا الفاظها ولا معانيها لأنها لا تعمل بإرادة ولا بطبع" (7). وأعتقد أن النحويين لم يكونوا ليغفلوا مواقع الكلمات في الجمل أو إدراك وظائفها النحوية وأن ما فعلوه من تصور عوامل عملت الرفع أو غيره من الحركات الإعرابية إنما قصدوا به تعليم من لم يحسن التكلم بالعربية من من دخلوا في الإسلام من الأمم الأخرى ولم يكونوا ليعرفوا هذه اللغة، فمن خلال الضوابط التي وضعها النحويون يتسنى لهم معرفة لغة العرب والنسج على منوالها في مجاري كلامها ليلحق من لم يكن عربياً بأهل هذه اللغة في الفصاحة وسلامة التعبير. قال ابن جني في تعريفه للنحو بأنه: " انتحاء كلام العرب في تصرفه من اعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها" (8).

(1) اسرار العربية: 32.

(2) شرح الألفية لابن النظام: 13.

(3) المصدر نفسه: 10.

(4) شرح قطر الندى: 16.

(5) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 67.

(6) المصدر نفسه: 67.

(7) المصدر نفسه: 87-88.

(8) الخصائص: 34/1.

ويرى ابراهيم مصطفى ان النحويين قد ضيقوا مسالك النحو وحدوده الواسعة حين قصروا عنايتهم على دراسة أواخر الكلمات وفاتهم الشيء الكثير من فهم اسرار العربية وأحكام نظم كلامها. (1) ويضرب لنا أمثلة توضح أنهم درسوا أساليب العربية على وفق نظرية العامل، لذا جاءت بعض الأساليب مفرقة على موضوعات عدة وما كان ذلك ليكون إلا لانهم طبقوا نظرية العامل وأخذوا بها في دراسة أساليب العربية، فجاءت أساليب النفي، والتوكيد وغيرها مبعثرة لا لشيء إلا لأن الحركة الأعرابية تأخذ بأدوات هذه الأساليب وتجعلها ضمن هذا الموضوع أو ذلك. قال: "فالنفي مثلا كثير الدوران في الكلام، مختلف الأساليب في العربية، متعدد الأدوات. ينفي بالحرف، وبالفعل، وبالاسم. وكان جديراً أن يدرس منفرداً لتعرف خصائصه، وتميز أنواعه وأساليبه، ولكنه دُرِسَ مفرقاً على أبواب الإعراب ممزقاً كما ترى:

- أ - ((ليس)) درست في باب كان لأنها تعمل عملها، على أن ((كان)) للإثبات و((ليس)) للنفي، وعلى أن ((كان)) للمضي و((ليس)) للحال، ولكن العمل وحده - وهو الحكم اللفظي - كان سبب التثويب والتصنيف.
- ب - ((ما، وإن)) درست في باب ألق بكان لأنهما يماثلانها في العمل أحياناً.
- ج - ((لا)) درست ملحقة بكان، ثم تابعة لإن، إذ كانت تماثل الأولى في العمل مرة، وتماثل الثانية فيه مرة أخرى. وهذا الحرف أكثر استعماله أن يكون مهملاً، ويتصرف إذًا في النفي تصرفاً واسعاً، ولكن النحاة لا يعنون به إلا أن يكون عاملاً، وأن يكون ذا أثر في الإعراب.
- د - ((غير، وإلا، وليس)) تدرس في باب الإستثناء.
- هـ - ((لن)) في نصب الفعل.
- و - ((لم ولما)) في جزمه.

درست هذه الأدوات كما ترى مفرقة، ووجهت العناية كلها إلى بيان ما تحدث من أثر في الإعراب، وأغفل شراً إغفال درس معانيها، وخاصة كل أداة في النفي، وفرق ما بينها وبين غيرها في الاستعمال. ولو أنها جمعت في باب وفُرت أساليبها، ثم وُوزن بينها، وبيّن منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي، وما يكون نفيًا لمفرد وما يكون نفيًا لجملة، وما يخص الاسم، وما يخص الفعل، وما يتكرر؛ لأحطنا بأحكام النفي وفقها أساليبها، ولظهر لنا من خصائص العربية ودقتها في الأداء شيء كثير أغفله النحاة، وكان علينا أن نتبّع ونبيّنه (2) فقولته: "وبيّن منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي" لم يكن إلا باخساً حق النحاة فيه ومتجنياً عليهم. ألم يقولوا إن ((ليس)) لنفي الحال و ((لم)) تقلب زمن الجملة إلى الماضي، وفرّقوا بين دلالة ((لم ولما)) مع أن كلاً منهما تقلب زمن الجملة الحاضر إلى الماضي لكنهم فرّقوا بين الماضي الذي تدل عليه ((لم)) والماضي الذي تدل عليه ((لما))، وفرّقوا بين دلالة ((لن)) ودلالة غيرها من ادوات النفي في كونها تفيد التأبيد، وفرّقوا بين دلالة ((لا)) التي لنفي الجنس ودلالة ((لا))

التي لنفي الوحدة. ألا يعدّ هذا التفريق في دلالات هذه الأدوات وقوفاً على المعنى، وتمييزاً لأداة من أداة؟. ولو طلب من ابراهيم مصطفى أن يدرس الأبواب النحوية فهل سيضع الفاعل مثلاً بعد حروف الجر؟، أو يضع

(1) ينظر: احياء النحو: 2-3.

(2) المصدر نفسه.

المفعول المطلق أو أي منصوب من هذه المنصوبات بعد المبتدأ والخبر ثم يردفه بموضوع الفاعل ونحو هذا منت الموضوعات التي لا يجمعها رابط؟. لاشك أنه سيضع الفاعل بعد موضوع المبتدأ والخبر، وسيضع المنصوبات موضوعاً تلو موضوع، وسيضع موضوع الإضافة بعد حروف الجر. أي بمعنى انه سيصنف الموضوعات على وفق الحركات الإعرابية المتشابهة، ولا يجعل الموضوعات مرتبة في التنظيم. ألا يعدّ هذا التنظيم أو الترتيب للموضوعات المتشابهة من حيث الأثر الذي يحدثه العامل منهجاً سليماً؟. لا شك أن تفريق النحويين لأدوات النفي لم يكن تفريقاً اعتبارياً، بل انه بني على منهج صحيح فألحقت كل أداة بما تتفق معه من حيث العمل. ثم إن الأستاذ ابراهيم مصطفى لم يذكر لنا ما أغفله النحاة ووصفه بأنه - أي المغفل - شيء كثير، وأنه لم يوضح لنا ما هو الذي ينبغي ان نتتبعه ونبينه، ثم انه لم يذكر لنا ما يراه من معانٍ إضافية أغفلها النحاة في موضوع النفي لو جعل موضوعاً موحداً غير مفرق على ابواب عدة.

ثالثاً: علامات الإعراب

للإعراب علامات أصلية هي: الضمة والكسرة والفتحة. فالضمة علم الإسناد أي إنها علامة المسند إليه سواء كان مبتدأً أو فاعلاً أو نائب فاعل، والمسند إليه - كما هو معروف - المتحدث عنه، وتكون الضمة أيضاً علامة لما كان صفة للمسند إليه. والكسرة علامة للمضاف إليه، أو ما كان تابعاً للمضاف إليه. والفتحة علامة للأسماء المنصوبة، وهي ما لم تكن مسنداً إليها، وما لم تكن مضافاً إليها. والأسماء المنصوبة تشكل جزءاً مهماً في الجملة. جاء في كتاب: (في النحو العربي نقد وتوجيه) للدكتور مهدي المخزومي: "إن العربية كانت قد اتخذت من الضمة علامة لكون الكلمة مسنداً إليه، أو صفة للمسند إليه، ومن الكسرة علامة لكونها مضافاً إليه، أو تابعة للمضاف إليه، ومن الفتحة علامة لكونها ليست بمسند إليه، ولا بمضاف إليه، ولكن الكلمة المفتوحة جزء مهم في الجملة يؤدي وظيفة لغوية مهمة أيضاً"⁽¹⁾. ويظهر لنا - من خلال النص - أن الفتحة علامة إعرابية لبعض الأسماء، وقد عبّر عنها النحويون بافضالات. جاء في شرح الرضي للكافية: "الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمدة، والنصب علم الفضلية... وأما الجرّ فعلم الإضافة"⁽²⁾. ويبدو ان الدكتور المخزومي متابع للنحاة في عدّ الفتحة علماً لبعض الأسماء التي اصطلح عليها النحاة بالفضلات، لكننا نجد بعض المحدثين لا يقرون بكون الفتحة علماً للفضلات، وإنما هي حركة يستريح عندها العربي في كلامه، وهي تقابل السكون في لهجتنا العامية، فكما أننا نسكن لغرض الاستراحة في كلامنا، فكذلك يرى ابراهيم مصطفى أنها الحركة التي يستريح عندها المتكلم بعد عناء الرفع والجرّ لما فيهما من تحريك أجزاء الفم. قال: "أن الفتحة لا تدلّ على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبون أن يُشكل بها آخر كلّ كلمة في الوصل ودرج الكلام. فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية"⁽³⁾. وفي موضع آخر نجده يقرر أن الفتحة أخف من السكون:

(1) ينظر: احياء النحو: 68.

(2) المصدر نفسه: 70/1.

(3) احياء النحو: 78.

'خفة الفتحة في النطق، وامتيازها في ذلك على اختيها: الضمة والكسرة، أمر جلي يؤيده البرهان من كل وجه. والذي نحاول أن نقرره بعد، هو أن الفتحة أخف من السكون أيضاً وأيسر نطقاً"⁽¹⁾.

فأنت ترى كيف أنه يجعل الفتحة نظير السكون من حيث الخفة مرةً، ومرة أخرى يجعلها أخف من السكون. والحق أن السكون هو أخف الحركات، لأنه انعدام الحركة، فأَي حركة وإن كانت خفيفة، فلا بد أن يكون السكون أي الوقف أضعف منها لأنه أصلاً لا حركة. ولا شك أننا حين نجرّب في النطق نجد أن الحركة الإعرابية أو أي حركة حتى لو كانت في بنية الكلمة نجدها تقع من حيث الصوت أو النطق بعد الحرف، فلو قلنا: رأيتُ الرجلَ لرأينا أننا ننطق باللام قبل الفتحة، فالفتحة إذن صوت إضافي إلى صوت اللام. أما إذا سكّنا آخر حرف من الكلمة وقلنا: رأيتُ الرجلَ، فإننا نجد اللام آخر صوت ننطق به، ولا شيء يضاف إليه، فإذن السكون أخف من الفتحة، لأن السكون لا يشكّل إضافة صوت آخر على صوت اللام في المثال الذي سقته. من هنا نستنتج أن السكون أخف من الفتحة وأنا أتفق مع ما قرره القدماء أن السكون هو انعدام الحركة وهي أخف من ما عداها من الحركات. قال ابن الناظم:" والأصل في البناء ان يكون على السكون لأنه أخف من الحركة"⁽²⁾

والفتحة علم الفضلات كما صرح به النحويون وقد مرّ بنا نصّ الرضيّ آنفاً. ويرى النحويون أن النصب إنما جعل للفضلات لكونه أخف الحركات وكون الفضلات أكثر من العمدة وأضعف منها. قال الرضيّ: " وجعل النصب للفضلات سواءً اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة أعني حروف الجرّ. وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمدة وأكثر منها"⁽³⁾. ويمكننا أن نستنتج من النصوص السابقة ما يأتي⁽⁴⁾:

1- إن الرفع دليل الإسناد أو العمدة ولا يوجد في العربية اسم مرفوع إلا وهو عمدة أو طرف في الإسناد.

2- قد يدخل على العمدة ما يغير الرفع فيه إلى النصب أو الجرّ، كما يحصل عند دخول الأحرف المشبهة بالفعل أو دخول الأحرف الزائدة على العمدة.

3- النصب علامة الفضلات. وقد يدخل عليها ما يعدل بالنصب إلى الجرّ. نحو: هل رأيت من أحدٍ؟.

4- الجرّ علم الإضافة. وقد يكون الجرّ علامة لإسناد غير مباشر أو يكون علامة لمفعولية غير مباشرة. نحو: ما جاء من أحدٍ، ونحو: ما رأيت من أحدٍ.

رابعاً: لماذا كان الإعراب في آخر الاسم؟.

ذكر الزجاج نقلاً عن أبي العباس المبرد أنه كان يقول: لم تجعل حركة الإعراب في أول الاسم، لأن أول الاسم لا بد أن يكون متحركاً لأن العرب لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك، ولما كان الأمر كذلك تطلب أن تدخل على أول

(1) المصدر نفسه: 81.

(2) شرح ابن ناظم: 12.

(3) الرضي على الكافية: 62/1.

(4) ينظر: معاني النحو: 28/1.

الاسم حركتان، ولا تجتمع حركتان على حرف واحد. أما وسط الاسم، فلا يمكن أيضاً أن تدخله حركة الإعراب، لأن أوساط الأسماء مختلفة إذ إنها ثلاثية ورباعية وخماسية سداسية وسباعية، وهذا يعني أن أوساطها ستكون مختلفة ولا تجتمع حركتان على حرف واحد أيضاً. فلما لم يمكن أن تكون حركة الإعراب في أول الاسم أو وسطه كانت لذلك في آخر الاسم بعد تمامه وكمال بنائه بحركاته وسكناته. وذهب أبو بكر بن الخياط إلى ما ذهب إليه المبرد أن الحركة لا تكون في وسط الاسم لأنه يبنى على أبنية مختلفة منها: ((فَعَلَ وفَعُلَ وفَعْلَ وفَعْل)) وما أشبه ذلك من الأبنية، فلو جعلت حركة الإعراب في وسط الكلمة لم يدرِ السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء ؟، لذا جعل الإعراب آخرًا ؟، لأن الوقف يدرکه السامع فيسكن فيعلم أنه إعراب، فإذا كان في الوسط لم يمكن ذلك فيه. (1)

خلاصة البحث

تمخض البحث بعد هذه الجولة في ميدان الاعراب عن اهم النتائج التي توصل اليها، ويمكن ايجازها في ما

يأتي:

- 1- تابع بعض المحدثين بعض القدماء في كون الحركات الإعرابية إنما جيء بها لوصل الكلام وليس للبيان عن المعاني، وقد اثبت البحث بطلان ما ذهب إليه هؤلاء.
- 2- أثبت البحث بطلان ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من كون الفتحة محطة لاستراحة المتكلم من عناء الرفع والجر، وانها تساوي السكون في عاميتنا الدارجة، فأثبت البحث كونها ذات معنى، وأنها علامة الفضلات كما ذهب إليه القدماء.
- 3- ادعى إبراهيم مصطفى ان النحويين لم يققوا على معاني أدوات النفي، ولم يفرّقوا بين استعمالاتها، ورأى أنه لو جمعت أدوات النفي في موضوع مستقل ودرست فيه دون أن تفرّق على موضوعات شتى كما فعل النحويون لوقفوا على معانٍ دقيقة ما وقفوا عليها في دراستها مفرقة. وقد أثبت البحث أن تفريق النحويين لها لم يكن عشوائياً، وإنما هو مبني على علم دقيق باتصال هذه الادوات بالموضوعات التي جمعت معها ويرتبط كل قسم منها برابط مع الموضوع الذي درست ضمنه، ذلك أننا لا يمكن أن نفصل (لم ولما) عن الادوات التي تجزم فعلاً واحداً؛ لأن انضواءها تحت بقية الأدوات يعدّ بحدّ ذاته منهجاً ؛ لموافقها لغيرها في العمل.

وهناك نتائج أخرى يجدها القارئ في البحث.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- 1- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى/ دار الافاق العربية - القاهرة/ 1423هـ - 2003م.
- 2- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري ت 577هـ /تحقيق محمد حسين شمس الدين/ منشورات محمد علي بيضون /ط1/ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان/ 1418هـ - 1997م.
- 3- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي ت 911هـ/ وضع حواشيه: غريد الشيخ/ منشورات محمد علي بيضون/ ط1/ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان/ 1422هـ - 2001م.

(1) ينظر: الأشباه والنظائر: 88-89.

- 4- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي ت337هـ / تحقيق الدكتور مازن المبارك/ ط6/ دار النفائس - بيروت - لبنان /1416هـ - 1996م.
5. الخصائص: عثمان بن جني / تحقيق محمد علي النجار / ط2/ دار الهدى - بيروت - لبنان / د.ت.
- 6- ديوان الهذليين: (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب في السنوات 64- 67- 1369 هـ - 45- 48- 1950م)/ دار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة / 1385هـ - 1965م.
- 7- الرد على النحاة:أبن مضاء القرطبي ت 592هـ / تحقيق الدكتور شوقي ضيف دار المعارف / د.ت.
- 8- شرح الالفية لابن الناظم: أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك / ط1 / دار إحياء التراث العربي/بيروت /1430هـ - 2009م.
9. شرح الرضي على الكافية / تحقيق: يوسف حسن عمر/ جامعة قاربونس/ 1398هـ - 1978م.
- 10- شرح السنة: محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي ت 516 هـ / تحقيق شعيب أرنؤوط ومحمد زهير الشاويش / ط2 / المكتب الإسلامي / دمشق / 1983م.
- 11- شرح قطر الندى وبلّ الصدى:عبد الله بن هشام الأنصاري ت 761هـ/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الفكر/ د.ت.
- 12- في النحو العربي نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي / ط1/ بيروت /1964م.
- 13- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر الزمخشري ت 538هـ / تحقيق محمد عبد السلام شاهين / منشورات محمد علي بيضون / ط3 / دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان/2003م - 1424هـ.
- 14- مجمع البيان في تفسير القرآن: الفضل بن الحسن الطبرسي ت 548هـ / تحقيق السيد هاشم الرسولي المحلاتي/ دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان / 1379 ق - 1339ش.
- 15- معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي / ساعدت جامعة بغداد على نشره / 1986م - 1987م.
- 16- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت 643 هـ / تحقيق إميل بديع يعقوب ط1/ دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان 1422هـ - 2001م.
- 17- من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس/ ط6/ مكتبة الانجلو المصرية/ القاهرة 1978م.
- 18- نحو التيسير: الدكتور أحمد عبد الستار الجوازي/ مطبعة المجمع العلمي العراقي/ 1404هـ - 1984م.
- 19- نحو عربية أفضل: الجنيد خليفة/ منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت/ د.ت.